



رئيس مجلس الإدارة

محمد المهندس

العدد 3

مايو 2019

# الهندسية

نشرة الكترونية تصدر عن غرفة الصناعات الهندسية

## أكبر تجمع لشركات الأجهزة الطبية في معرضين بالقاهرة



### رأك الهندسية

نؤمن في غرفة الصناعات الهندسية أن الصناعة هي القاطرة التي تقود اقتصاديات الدول الكبرى نحو التقدم والنهوض، وهي المُفرخ الحقيقي للإبداع والابتكار، والمولد الأول لفرص العمل. وحسبنا أن نجد الاستقرار الاقتصادي أكثر وضوحاً في الدول التي تعتمد اعتماداً أكبر على الصناعة، لذا فإن تنمية وتحديث وتعظيم وتشجيع الصناعة المصرية هو الحل الأمثل لعبور التحديات الكبيرة التي تواجه الوطن على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

من هنا فقد ألتينا أن نفتح نوافذنا وأذاننا وأذهاننا لأي طرح أوفكر أو تصور يساهم في تنمية الصناعة وحل مشكلاتها سواء من خلال التحاور مع الصناع أو التباحث مع المسؤولين التابعة ظروف وهموم ومشكلات الصناع والعمل على حلها. كما أطلقنا لأول مرة حملة إعلامية واسعة لتعريف المجتمع المصري بالصناعات الهندسية وقطاعاتها المختلفة في جميع أنحاء الجمهورية من خلال جولات مباشرة للصحفيين والإعلاميين في داخل المصانع. لقد كان هدفنا، وما زال أن نعيد تسليط الضوء على الصناعة المصرية وقدراتها وإمكانياتها لنمحو عن الأذهان الصورة السلبية الخاطئة التي تُكرر كثيراً أن مصر ليس لديها صناعات حقيقية وإنما هي مجرد تجميع لمكونات أجنبية.

ونتصور أننا نجحنا في تصحيح الصورة وعرض الفرص المتاحة والخبرات والكوادر المدربة لنطرح بريق آمال واسعة في مستقبل أفضل للصناعة الوطنية.

إننا كقطاع خاص صناعي نرى ضرورة تفعيل شعار "صنع في مصر" وتحويله إلى حقيقة وواقع مستغلين بذلك التقدم الكبير الذي حققته الصناعة بشكل عام والصناعات الهندسية بشكل خاص في تغطية احتياجات السوق المصري، والدخول بالمنتجات المصرية إلى مختلف الأسواق العالمية. والله هو الموفق والمعين.



صورة من افتتاح المعرض الطبي ميت جيت



السويدي وزيدان والمهندس يتتقنون معرض الأجهزة الطبية

مشترتين من سبع دول إفريقية وتعد مصر ثاني أكبر سوق للمستهلكات الطبية في إفريقيا والشرق الأوسط. وبلغت قيمة صادرات قطاع الأجهزة الطبية نحو 8 مليارات جنيه وبلغ عدد العاملين في المصانع نحو 40 ألف عامل. وقال الدكتور عماد لويس رئيس شعبة صناعة الأجهزة الطبية بالغرفة الهندسية أن هناك خطة حكومية لدعم الصناعات الوطنية وتحقيق زيادة كبيرة في صادرات القطاع الطبي.

جمعية المصدرين، ومحمد المهندس رئيس غرفة الصناعات الهندسية. وأقيم معرض "ميت جيت" بالتعاون بين جمعية المصدرين المصريين وهيئة تنمية الصادرات على مساحة 1900 متر مربع، وشهد المعرض مشاركة 8 دول إفريقية هي إثيوبيا، غانا، موزمبيق، الجابون، الكاميرون، زامبيا، كينيا، الكونغو الديمقراطية وكينيا. وشاركت 40 شركة متخصصة في معرض "نايل ميد"، مع مشاركين

شهدت القاهرة خلال النصف الثاني من إبريل تجمع أكبر عدد من منتجي الأجهزة الطبية في مصر من خلال معرض "ميت جيت" ونايل ميد للصناعات الطبية ومستحضرات التجميل. وشارك في المعرضين المهندس محمد السويدي رئيس اتحاد الصناعات المصرية، واللواء بهاء الدين زيدان رئيس لجنة الشراء الموحد للأجهزة الطبية، وشارك في المعرض 72 شركة متخصصة في الصناعات الطبية، والمهندس خالد الميقاتي رئيس

## 16 مايو إفطار الغرفة الهندسية

تهنئ غرفة الصناعات الهندسية برئاسة محمد المهندس أعضائها ورجال الصناعة في مصر بحلول شهر رمضان المبارك. وقررت الغرفة عقد حفل الإفطار السنوي لها يوم 16 مايو بأحد الفنادق الكبرى بالقاهرة، بمشاركة عدد كبير من رجال الصناعة والمسؤولين والسفراء ورجال الإعلام. وتقوم الغرفة خلال الحفل - كما اعتادت كل عام - بتكريم عدد من رواد الصناعة الذين قدموا خدمات عظيمة للصناعة الوطنية.

## بعثتان للترويج للسلع الهندسية في رواندا وتنزانيا

السوقين الإفريقيين. وقال إن البعثة تستهدف عقد لقاءات ثنائية في قطاعات الأجهزة المنزلية، الأجهزة الكهربائية، الإلكترونيات، الطلمبات، المراجل، المحركات، ووسائل النقل، والآلات والمعدات، ومنتجات تشكيل المعادن. يأتي ذلك في إطار إهتمام المجلس التصديري بالبحث عن أسواق جديدة في القارة الإفريقية.

ينظم المجلس التصديري للصناعات الهندسية بعثتين للترويج للسلع الهندسية بدولتي تنزانيا، ورواندا بالتعاون مع جمعية المصدرين المصريين "إكسبو لينك". وحدد المجلس موعداً للبعثة خلال الفترة من 16 إلى 23 يونيو القادم. وذكر مسئولون بالمجلس أن هناك فرص جيدة لتصدير المنتجات والسلع الهندسية في

لرسم وقائي لمدة 180 يوما بنسبة 25% من القيمة "سيف". كما نص على خضوع البيليت المستورد لرسم وقائي متدرج يصل إلى 15% حال انخفاض سعر الطن عن 450 دولارا.

● أصدر المهندس عمرو نصار وزير التجارة والصناعة القرار رقم 246 لسنة 2019 بفرض تدابير وقائية مؤقتة على الواردات من صنف حديد التسليح، والبيليت. نص القرار على خضوع واردات حديد التسليح

● أكد هشام توفيق وزير قطاع الأعمال العام هشام توفيق إن الحكومة تعترم طرح شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية «إي فاينانس» وشركتي تعدين آخرين في البورصة ضمن المرحلة الثانية لبرنامج الطروحات الحكومية خلال الربع الأخير من العام الجاري. كما تعترم الحكومة طرح حصة من إحدى شركتي «أبو قير للأسمدة» أو «الاسكندرية للحاويات».

وأوضح توفيق أن الحكومة تراجعت عن طرح شركة «أموك» نتيجة تغيير ربحيتها، وذكر أن طرح حصة من أسهم الشرقية للدخان لقي إقبالا واسعا من المستثمرين الأجانب رغم ما تعانيه الأسواق الناشئة من ظروف سيئة.

● قررت الجمعية العامة غير العادية لبنك الاستثمار العربي برئاسة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري زيادة رأسمال البنك المدفوع بقيمة 800 مليون جنيه لتصبح القاعدة الرأسمالية للبنك 1.84 مليار جنيه. وقالت أميمة فرحات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، إن زيادة القاعدة الرأسمالية للبنك تتماشى مع سياسات الإصلاح الاقتصادي المهمة والضرورية التي تتخذها الدولة في الوقت الراهن لدعم المراكز المالية للبنوك.

● قررت وكالة "موديز" رفع تصنيفها لخمسة بنوك مصرية، هي: "الأهلي" و"مصر" و"القااهرة" و"التجاري الدولي" و"الاسكندرية". أكدت الوكالة أن قرار رفع تصنيف البنوك المصرية يأتي بعد رفع التصنيف الائتماني لمصر نتيجة تسحن الأوضاع التشغيلية للبنوك.

● قالت وزارة المالية إنها لا تستهدف تعديل أسعار الضرائب أو زيادتها بشكل عام في مشروع موازنة السنة المالية -2019-2020

وأضافت الوزارة في بيان لها أن الحكومة تعمل على ضمان استقرار المنظومة الضريبية بما فيها السعر العام لضريبة القيمة المضافة البالغ 14%. ويأتي هذا البيان بعدما نشرت وكالة «رويترز» بأن الحكومة المصرية تستهدف في مشروع موازنة السنة المالية 2019-2020 "مراجعة السعر العام لضريبة القيمة المضافة".

● أعلن «البنك التجاري الدولي - مصر» تأسيس مكتب تمثيل بالعاصمة الإثيوبية «أديس أبابا» لتعزيز العلاقات مع البنوك الإثيوبية، ودعم التبادل التجاري بين البلدين، ودراسة السوق والفرص الاستثمارية المتاحة.

وقال هشام عز العرب، رئيس مجلس إدارة البنك، إن هذه الخطوة تأتي في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة لزيادة التعاون مع الدول الإفريقية، موضحاً أن البنك يتطلع للاستفادة من فرص النمو الواعدة التي توفرها السوق الإثيوبية، خاصة بعد الإصلاحات التي قامت بها الحكومة مؤخرا.

● وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون بتعديل قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم 70 لسنة 1964، بشأن رسوم التوثيق والشهر، فيما يخص رسم توثيق سابقة الخبرة وميزانيات آخر ثلاث سنوات لشركات المقاولات المصرية التي تعمل بالخارج أو التي ترغب في العمل بالخارج، بحيث يكون الحد الأقصى لهذا الرسم هو 500 ألف جنيه عند احتساب نسبة الـ 0.5% على جملة مبالغ موازنة الشركات المنصوص عليها في المادتين رقمي 18 و19 من القانون.

وأفادت رئاسة الوزراء، أمس بأن مشروع التعديل الحكومي يهدف إلى تمكين الشركات من التقدم للمشروعات خارج جمهورية مصر العربية وتصدير صناعة مقاولات التشييد والبناء إلى الأسواق الخارجية.

● تطلق وزارة التموين الدورة الأولى لمنطدى إقليمي سنوي بشأن «مستقبل العلامات التجارية في إحداث تنمية مستدامة في مصر» خلال شهر يونيو المقبل، بالتعاون مع شركة «ماسوكو» المتخصصة في تنظيم المؤتمرات والمنتديات المتخصصة.

بعد المنطدى الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويسهم في تنمية سوق

العلامات التجارية، كإحدى آليات ضبط الأسواق وحماية مصالح المستثمر والمستهلك على حد سواء، ويستعرض كيفية الحفاظ على المنتج الأصلي، وحمايته من التقليد. كما يستهدف المنطدى التعريف بأهمية العلامات التجارية، وأثرها في تعظيم القيمة الاقتصادية للمؤسسات، فضلا عن اكتساب حصص سوقية أكبر، وزيادة نسب النفاذ إلى الأسواق.

# هواوي العالمية قريبا في مصر



لقاء شركة هواوي برئيس الوزراء وحضور وزير الاتصالات

قالت شركة « هواوي » العالمية أنها تدرس الاستثمار في مصر في عدة مشروعات بينها مشروعات في قطاع النقل والاتصالات. والتقى وفد يمثل الشركة العالمية بالمهندس مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء واستعرض الفرص المتاحة للإستثمار في مصر خلال الفترة القادمة. وكشفت الشركة إهتمامها بقطاعات النقل المختلفة والتي تشمل السكة الحديد، مترو الأنفاق، النقل البحري، والبري، والطرق. وعقدت الشركة لقاء مع الفريق كامل الوزير وزير النقل تم خلاله بحث خريطة التعاون الممكنة في القطاع الذي يشهد تطورا كبيرا .

## قوائم بيضاء للشركات في الجمارك وتعميم الكشف بالأشعة قريبا

كشف كمال نجم رئيس مصلحة الجمارك أن قانون الجمارك الجديد الذي سيتم عرضه على مجلس النواب قريبا لاقتراره نص على نظام ادارة المخاطر، وهو مايسمح باعداد قائمة بيضاء بالشركات الملتزمة التي تتعامل مع الجمارك بصفة مستمرة. وأكد أنه سيتم تعميم الكشف باجهزة الاشعة في جميع المنافذ الجمركية قريبا، موضحا أنه تم تركيب ٨٧ جهازا، والتعاقد على استيراد ٧٢ جهازا جديدا لاستخدامها في باقي المنافذ. وقال رئيس المصلحة إن القانون الحالي رقم ٦٦ صدر عام ١٩٦٣ ولم يعد مناسباً لحركة التجارة الدولية في العصر الحديث، مشيراً الى أن مشروع القانون الجديد يجمع بين قانوني الجمارك والاعفاءات الجمركية لمنع اي تضارب بينهما . وأضاف أن القانون نص على استحداث التوقيع الإلكتروني وتبسيط الضريبة الجمركية ونظم الغفراج المختلفة مثل المراجعة اللاحقة والتخليص المسبق وامكانية الاستعلام عن الرسوم واجراءات الافراج قبل وصول البضاعة. وقال رئيس مصلحة الجمارك أن هناك مجموعة إجراءات ستصاحب تطبيق القانون الجديد تستهدف تحويل المنافذ الجمركية الى بوابات عبور وليس مخازن لتخزين السلع. وأوضح أنه يجري خفض عدد المستندات المطلوبة للإفراج عن البضاعة من ١١ مستندا غلى ٧ مستندات فقط، وذلك عن طريق الربط الإلكتروني مع كل الجهات المتعاملة مع المصلحة مثل البنوك، وهيئة الرقابة على الواردات والصادرات، ومصصلحة الضرائب. وأشار الى انه يجري حاليا تطبيق منظومة الشبكات الواحد وافتتاح المركز اللوجستي في مطار القاهرة ، وسيتم قريبا افتتاح مركز جديد بميناء بورسعيد .

## مصادر تؤكد : صناعة المسامير خارج قرار رسوم حماية الحديد



أيمن التاجولي

والقضبان والعيان“ والبلية بنسبة 25% و15% على التوالي، لحين الانتهاء من التحقيق في فرض رسوم دائمة. وقال أيمن التاجولي رئيس شعبة تشكيل المعادن بغرفة الصناعات الهندسية إن الجمارك ستخضع واردات المصانع من الفئات المدرجة على الساخن للتحليل في مصلحة الكيمياء التابعة لوزارة التجارة والصناعة، للتأكد من أنها ليست حديدا لأغراض البناء، حال وجود لئس في تطبيق القرار، مضيفا أن “المصانع المستوردة لحديد التسليح والبلية الذين سيطبق عليهما القرار، غير المصانع المنتجة للمسامير والأسلاك من الفئات

وبدأت وزارة التجارة والصناعة 15 أبريل ، تطبيق قرار فرض رسوم حماية لمدة 180 يومًا على واردات حديد التسليح “الأسياخ والفئات

كشفت مصادر مسؤولة بوزارة التجارة والصناعة أن القرار رقم 264 الخاص بفرض رسم حماية على حديد التسليح والبلية لا يشمل الحديد المستورد لتشكيل المسامير والأسلاك، والذي يعرف بالفئات المدرجة على الساخن. وكانت غرفة الصناعات الهندسية قد أبدت مخاوف من استغلال القرار في زيادة أسعار بعض الخامات الأساسية الخاصة بالصناعات الهندسية. وقال محمد المهندس رئيس الغرفة إن تكاليف الإنتاج ارتفعت بشكل كبير جدا خلال الفترة الماضية، وأنه لا بد من وضع ضمانات لعدم زيادة أسعار منتجات الحديد.

## خط ملاحى لزيادة التجارة بين مصر وتونس إلى 500 مليون دولار

الصناعة والزراعة والتجارة، والاستفادة من قوة البلدين على المستوى الاستثماري والتجاري وفي التصدير. وقال جبر الحوات رئيس الجانب التونسي بمجلس الأعمال: إن رجال الأعمال في البلدين اتفقوا على أهمية زيادة التبادل التجاري بين البلدين إلى 500 مليون دولار.

اقترح مجلس الأعمال المصري التونسي المشترك إنشاء خط ملاحى لتسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين، لدعم خطة المجلس لزيادة التجارة إلى 500 مليون دولار. ودعا على عيسى رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين إلى ترجمة العلاقات بين البلدين لمشروعات حقيقية. ويستهدف مجلس الأعمال زيادة التعاون في

## إتحاد الصناعات يطرح مقترحات لمضاعفة الانتاج والصادرات وجذب استثمار عالمي

قدم إتحاد الصناعات المصرية دراسة تفصيلية إلى المهندس مصطفى مديولي رئيس مجلس الوزراء لتنمية الإنتاج الصناعي وزيادة الصادرات وجذب استثمارات عالمية جديدة. شارك خبراء وصناعيون في جلسات عمل مطولة لوضع تصوراتهم ومقترحاتهم لتنمية القطاع الصناعي بعد تشاور ومشاركة مع الحكومة.

# تعرف على أهم مطالب منظمات الأعمال لتحفيز القطاع الصناعي



م. مصطفى مديولي  
رئيس الوزراء

واقترحت الدراسة تشكيل لجنة تنسيقية برئاسة مجلس الوزراء تضم إتحادي الصناعات والغرف التجارية للتنسيق والتشاور بشأن أي قرارات اقتصادية، ووضع مستهدف زمني للوصول إلى حكومة إلكترونية شاملة بعد أقصى 2022. بالإضافة إلى الإسراع في إصدار قانون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. إلى جانب تطوير بنك التنمية الصناعية ليقوم بدور حقيقي في تمويل المشروعات الصناعية.

ودعت الدراسة إلى تفعيل مبادرة إرادة لتنقيح التشريعات الاقتصادية ورفع مستوى تمثيلها لتكون تحت مظلة مجلس الوزراء. فضلا عن إعادة النظر في آلية الاستعلام الأمني عن المتقدم للإستثمار نظرا لطول المدة الزمنية والتي قد تستغرق مع بعض المستثمرين الأجانب سبعة شهور، ويقترح الاكتفاء بالإخطار وألا تتجاوز فترة الإستعلام ثلاثين يوما. وطالبت الدراسة بعدم فرض ضريبة عقارية على المناطق الحرة ويبحث إلغائها على المصانع وملحقاتها. واقترحت الدراسة ضرورة وضع خطة للمجلس الأعلى للمدفوعات محددة باهداف مرحلية واضحة وآليات تنفيذ وقياس أداء، وتعديل قانون المدفوعات السيادية ليصبح الدفع الإلكتروني حال تجاوزه مبالغ معينة.

## الغاء التقدير الجزائي للضرائب.. تحسين خدمات الجمارك وتوفير أراضي صناعية

واستعرضت الدراسة مشكلة عدم توافر أراضي صناعية وعدم وجود معايير واضحة للتسعير، وطالبت بوضع استراتيجية واضحة لتخصيص الأراضي وتوفيرها وتوحيد إجراءات وشروط التخصيص. وبالنسبة للتراخيص الصناعية طالب القطاع الخاص بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون هيئة التنمية الصناعية، والعمل على الوصول بفترة استخراج التراخيص إلى سبعة أيام للتخصيص بالإخطار وثلاثة شهور للتراخيص المسبقة، ودعم هيئة التنمية الصناعية بالمزيد من المخصصات المالية لزيادة القدرة البشرية والإدارية والتقنية وتمكينها من التوسع والانتشار في كافة المحافظات.

أما التعامل الضريبي فقد طالبت الدراسة بالغاء التقدير الجزائي تماما في الضرائب، واقترحت عمل رقم قومي للمنشأة يتم التعامل به مع كافة أنواع الضرائب، ووضع نظام ضريبي مبسط خاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعديل قانون الضريبة العقارية، وتوحيد القيمة المضافة مع ضريبة الدخل في وعاء واحد.

وبالنسبة للجمارك طالبت الدراسة بتسهيل

العاملين في المجال، وتقنين التعريفات المفروضة على الطرق وإعلانها.

وأوصت الدراسة بضرورة عمل دراسات تفصيلية عن أثر تطبيق برنامج دعم الصادرات منذ إنشائه سنة 2001 وحتى الآن على زيادة معدلات التصدير في مصر. ورأت ضرورة أن تقوم فلسفة برنامج دعم الصادرات على رفع مستوى تنافسية المنتج المصري في الأسواق العالمية وليس مجرد تقديم مساندة نقدية للمصدرين مقابل فواتير التصدير. كما يجب أن تشمل الرؤية ضرورة استبدال الواردات بالمنتج المحلي والذي لا يقل أهمية عن قضية التصدير ويحقق الغاية نفسها والتي تتمثل في تقليل عجز الميزان التجاري. كما يجب ربط الدعم التصديري بحوافز غير نقدية مثل تخصيص الأراضي وترفيقتها، تدريب العمالة، وتشجيع ادخال تقنيات جديدة.

وتعرضت الدراسة لمشكلة تفضيل المنتج المحلي وأكدت على ضرورة إصدار التوجيهات لكافة الوزارات بالالتزام بتطبيق قانون تفضيل المنتج المحلي ووضع آلية لمتابعة الإلتزام به من كافة جهات الدولة.

إجراءات رد رسوم الأمانات والرسوم الأخرى التي يتم تحصيلها، وتطبيق نظام الإفراج بالمسار الأخضر للمصانع والشركات التي تحتفظ بسمعة طيبة في الاستيراد. بالإضافة إلى عدم إصدار أي قرارات تخص الاستيراد إلا بالرجوع لوزارة التجارة والصناعة. وذكرت الدراسة أن فترة الإفراج الجمركي في مصر تستغرق ما بين إسبوعين إلى خمسة أسابيع بينما لا تستغرق في دول مجاورة مثل تركيا والإمارات أكثر من يومين وهو ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة الإنتاج. واقترحت وضع مستهدف لخفض فترة الإفراج الجمركي بحلول عام 2022 من 16 يوما إلى 24 ساعة، والعمل بنظام إدارة المخاطر، وتطور المنافذ الجمركية وربطها إلكترونيا. بالإضافة إلى عودة العمل بقرار رئيس مجلس الوزراء بزيادة عدد الورديات الجمركية لتيسير إجراءات الإفراج وتسريعه.

وبالنسبة لمشكلات قطاع الشحن والنقل البحري والنهري طالب منظمات الأعمال بتعزيز مخصصات الاستثمار في هيئات الموانئ البحرية والبرية لزيادة قدراتها على استيعاب وتخليب السلع، ورفع كفاءة مساحات التخزين، وتنمية قدرات ومهارات